

محاضرة حول عرض الكشف المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري

إن البيانات المالية هي مجموعة كاملة ومتكاملة غير منفصلة من الوثائق المالية والمحاسبية تعكس جوانب مختلفة من الأحداث والعمليات التي قام بها الكيان خلال السنة المالية في شكل عناصر مجمعة ومرتبطة في تصنيفات تبعا لخصائصها الاقتصادية، تسمح بتقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية، ونجاعة الأداء وتغير الوضعية المالية للكيان عند تاريخ غلق الحسابات. كما أن جودتها تتمثل فيما تتوفر عليه معلوماتها من خصائص نوعية أساسية وثانوية تزيد من منفعتها لمستخدميها لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية لتعبر بصدق وموثوقية عن حقيقة أداء الكيانات المحاسبية.

إن تعبير البيانات، القوائم والوضعية المالية في الأصل ترجمة عن اللغة الفرنسية لـ (Etats Financiers) أو عن اللغة الانجليزية (Financials Statements)، وفي الجزائر يتم إعتداد تعبير الكشف المالية كمرادف تم استخدامه في مجمل التعريفات المعتمدة في القوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي الذي أقره القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007م.

1. تعريف الكشف المالية

لقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية البيانات المالية، ضمن الفقرة السابعة لمعيار المحاسبة الدولي الأول: عرض البيانات المالية، بأنها "تلك البيانات التي تهدف إلى سد حاجات المستخدمين غير المؤهلين لمطالبة المؤسسة بإعداد تقارير مالية تكون مصممة حسب احتياجاتهم الخاصة من المعلومات" (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2012، ص 521). والملاحظ من خلال هذا التعريف أن مجلس معايير المحاسبة الدولية عرفها من خلال الهدف منها، وهو تلبية احتياجات أبسط مستخدمي البيانات المالية، لذا يطلق عليها كذلك مصطلح "البيانات المالية ذات الأغراض العامة"، كما لم يحدد لا شكلها ولا محتواها. كما عرفها التنظيم الجزائري، ضمن القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008م، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، بأنها "مجموعة كاملة وغير منفصلة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تمكن من تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية، ونجاعة الأداء وتغير وضعية الكيان عند تاريخ قفل الحسابات وتشمل: ميزانية، حساب النتائج، جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة، جدول سيولة الخزينة، ملحق"

والملاحظ أن هذا التعريف حدد البيانات المالية في شكل جداول وحصر عددها في خمسة كشوف، كما حدد الهدف منها وهو تزويد مستعمل هذه الكشف بمعلومات حول الوضعية المالية للكيان، الأداء والتغير في الوضعية المالية له، لذا فإن عناصر الكشف

المالية تشكل مجموعة كاملة ومتكاملة، غير منفصلة ومتداخلة فيما بينها تعكس جوانب مختلفة من الأحداث والمعاملات التي قام بها الكيان خلال السنة المالية. مما سبق يتبين أن الكشف المالية هي مجموعة كاملة ومتكاملة غير منفصلة من الوثائق المالية والمحاسبية تعكس جوانب مختلفة من الأحداث والعمليات التي قام بها الكيان خلال السنة المالية في شكل عناصر مجمعة ومرتبطة في تصنيفات تبعا لخصائصها الاقتصادية، تسمح بتقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية، ونجاعة الأداء وتغير الوضعية المالية للكيان عند تاريخ غلق الحسابات.

2. أهداف الكشف المالية

يتفق التنظيم الجزائري مع مجلس المحاسبة الدولية على أن هدف البيانات المالية هو توفير معلومات حول المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للكيان التي تفيد شريحة عريضة من مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذهم لقراراتهم الاقتصادية. وبالإضافة إلى هدفها الرئيسي تهدف البيانات المالية إلى تبيان نتائج واجبات الإدارة في عملية تنظيم الموارد الموكلة إليها

3. الاعتبارات العامة لإعداد الكشف المالية

- حتى تحقق الكشف المالية الهدف من إعدادها لابد من مراعاة مجموعة من الاعتبارات العامة نوجزها فيما يأتي :
- العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو النظام المحاسبي والمالي السائد في البلاد.
- فرضية استمرارية الكيان: عند إعداد الكشف المالية يجب على الإدارة تقييم قدرة الكيان على البقاء والاستمرار كما يجب على الكيان إعداد الكشف المالية على أساس أن الكيان مستمر، وليس هناك نية لدى الإدارة لتصفية الكيان أو التوقف عن النشاط.
- أساس الاستحقاق المحاسبي: يجب على الكيان إعداد بياناته المالية باستثناء المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي.
- المادية والتجميع: يجب على الكيان عرض كل فئة مادية من البنود المماثلة بشكل منفصل، كما ينبغي عليها عرض البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة بشكل مفصل ما لم تكن غير مادية.
- عدم إجراء مقاصة: على الكيان عدم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات أو الدخل والمصاريف ما لم تقتضيه أو تجيزه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو شروط وقوانين النظام المحاسبي والمالي السائد في البلاد.
- تكرار إعداد التقارير: يعرض الكيان مجموعة كاملة من الكشف المالية سنويا على أقل تقدير (بما في ذلك المعلومات المقارنة). وعندما يغير الكيان نهاية فترة إعداد التقارير الخاصة به ويعرض الكشف المالية لفترة تزيد أو تقل عن السنة فإنه يفصح بالإضافة إلى

- الفترة التي تغطيها الكشف المالية عن السبب وراء استخدام فترة تزيد أو تقل عن السنة وحقيقة أن المبالغ المعروضة في الكشف المالية ليست مقارنة بشكل كامل.
- المعلومات المقارنة: باستثناء ما تقتضيه أو تجيزه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو شروط وقوانين النظام المحاسبي السائد في البلاد، يجب على الكيان أن يفصح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة المبالغ التي تم الإبلاغ عنها في الكشف المالية للفترة الحالية، ويذكر الكيان معلومات مقارنة للمعلومات التفصيلية والوصفية عندما تكون ملائمة لفهم الكشف المالية للفترة الحالية.
- اتساق العرض: يحتفظ الكيان بعرض وتصنيف البنود في الكشف المالية لفترة ما إلى الفترة التي تليها، ولا يقوم بالتغيير إلا إذا كان الغرض هو تحسين الكشف المالية.
- بالإضافة إلى الاعتبارات العامة السابقة الذكر، يجب على الكيان أن يحدد بوضوح كل مكون من مكونات الكشف المالية، ويتم -بطريقة دقيقة- تبيان المعلومات الآتية :
 - تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للبيانات المالية.
 - طبيعة الكشف المالية (حسابات فردية، حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
 - تاريخ الإقفال.
 - العملة التي تقدم بها، والمستوى المجبور.
- وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية الكيان و هي:
 - عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
 - الأنشطة الرئيسية وطبيعة العمليات المنجزة.
 - اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء.
 - معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

4. هيكل ومحتوى الكشف المالية

- تشمل الكشف المالية وفق المادة (25) من القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007م، والمتضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري ما يأتي :
- الميزانية.
- حساب النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.
- كما تشمل المجموعة الكاملة من الكشف المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض البيانات المالية على ما يأتي :

- بيان المركز المالي في نهاية الفترة.
- بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل لآخر الفترة.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للفترة.
- بيان التدفقات النقدية للفترة.
- الملاحظات: وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية المهمة ومعلومات توضيحية أخرى.
- بيان المركز المالي في بداية فترة المقارنة الأولى عندما تطبق المؤسسة سياسة محاسبة بأثر رجعي أو تقوم بإعادة بيان البنود في بياناتها المالية بأثر رجعي أو عندما تعيد تصنيف البنود في بياناتها المالية.

كما يجيز نفس المعيار للكيانات استخدام عناوين للبيانات المالية تختلف عن تلك المستخدمة فيه، لذا يتوافق إلى حد كبير النظام المحاسبي المالي في الجزائر مع المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض البيانات المالية.

4.1. الميزانية

يعرف التنظيم الجزائري الميزانية على أنها "الكشف الإجمالي للأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة للكيان عند تاريخ إقفال الحسابات".
وتصنف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم وفق ما يبينه الملحق رقم (01): نماذج الكشف المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

1.4. حساب النتائج

يعرف التنظيم الجزائري حساب النتائج بأنه "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/المكسب أو الخسارة. وهناك طريقتان لإعداد جدول حساب النتائج يمكن توضيحهما من خلال الملحق رقم (01): نماذج الكشف المالية في ظل النظام المحاسبي المالي. وبطبيعة الحال فإن الطريقتين تؤديان إلى نفس النتيجة، إلا أن القانون أو المشرع الجزائري يفرض استعمال جدول النتائج حسب الطبيعة، ويبقى استعمال النموذج الثاني اختياري، وينبغي عند استعماله إعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة الأعباء خاصة فيما يتعلق بالاهتلاكات، التدهورات....الخ.

3.4. جدول سيولة الخزينة

إن الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، ويقدم جدول سيولة الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها.. ونميز هنا ثلاثة مصادر رئيسية للتدفقات:

- تدفقات الأنشطة العملية: وهي المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن النشاط الرئيسي الذي أنشأت من أجله المؤسسة، وكذلك المقبوضات والمدفوعات الأخرى غير المرتبطة بنشاطات الاستثمار ونشاطات التمويل. ويتم عرضها بطريقتين :
- الطريقة المباشرة: وهي الطريقة الموصى بها، وتتمثل في تقديم مباشر للمقبوضات والمدفوعات الناتجة عن النشاط الرئيسي للمؤسسة، وفائدتها بالنسبة للمستعمل أنها تقدم معلومة جديدة إضافية غير موجودة في جدول الميزانية ولا في جدول النتائج، وغيها أنها تتطلب برمجة مالية ومتابعة دقيقة لأنه لا يمكن الحصول على هذه المعلومات من نظام المعلومات المحاسبي ولا يمكن استخراجها من جدول الميزانية وجدول النتائج، وهذا ما جعل المؤسسات تفضل الطريقة غير المباشرة.
- الطريقة غير المباشرة: تستخرج التدفقات المرتبطة بنشاطات العمليات حسب هذه الطريقة بالاعتماد على جدول الميزانية وجدول النتائج أين تصح النتيجة المالية الصافية مع الأخذ في الحسبان:
- آثار المعاملات دون التأثير على الخزينة (اهتلاكات، مخصصات...).
- التسويات (ضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل.
- تدفقات أنشطة الاستثمار: وهي التدفقات المالية الناتجة عن عمليات سحب أموال عند الشراء أو تحصيل أموال عند بيع أصول طويلة الأجل.
- تدفقات أنشطة التمويل: وهي الأنشطة التي ينتج عنها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة والقروض.

وهناك نموذجان لجدول سيولة الخزينة يمكن توضيحهما من خلال الملحق رقم

(01): نماذج الكشف المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

4.4 جدول تغير الأموال الخاصة

- يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليل للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:
- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- أثر تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي تم تسجيلها مباشرة في الأموال الخاصة.
- عمليات الرسملة (زيادة، انخفاض... في رأس المال).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.
- ولم يخصص مجلس معايير المحاسبة الدولية لهذا الجدول معيارا خاصا به، لذا فإنه يحكمه معيار المحاسبة الدولي الأول :عرض البيانات المالية، والذي أدخلت مجموعة من التعديلات على محتواه بعد سنة 1996م، غير أن النظام المحاسبي المالي الجزائري فرض على المؤسسات الجزائرية نموذج الجدول قبل تعديل 1996م، والذي يجب أن يظهر

المعلومات والعناصر الموضحة في الملحق رقم (01): نماذج الكشف المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

5.4. ملحق الكشف المالية

يعرف التنظيم الجزائري ملحق الكشف المالية على أنه "إحدى الوثائق التي تتألف منها الكشف المالية، ويشتمل على معلومات أو شروح أو تعاليق ذات أهمية معتبرة ومفيدة بالنسبة إلى مستعملي الكشف المالية على أساس إعدادها والطرق المحاسبية الخاصة المستعملة والوثائق الأخرى التي تتألف منها الكشف المالية، ويتم تنظيم عرضه بكيفية نظامية" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، ص81).

ويشتمل ملحق الكشف المالية على معلومات تكتسي طابعا هاما ومفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشف المالية، وتخص النقاط التالية :

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشف المالية، حيث يجب توضيح المطابقة للمعايير وكذا تفسير وتبرير المخالفة لها.
 - المعلومات المكتملة الضرورية لفهم الميزانية، جدول النتائج، جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
 - المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم.
 - المعلومات ذات الطابع العام والتي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيّة.
- وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها وهما الطابع الملائم للإعلام وأهميته النسبية. وبالتالي فإن الملحق يجب ألا يشتمل إلا على المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

مثال:

أظهر ميزان المراجعة بعد الجرد رصيد الحسابات الختامية للمؤسسة (س) في 31/12/ن كالاتي:

ميزان المراجعة بعد الجرد للمؤسسة (س)

البيان		الرصد
	مدین	دائن
الحساب 101: رأس المال الصادر		500000
الحساب 20: التثبيتات المعنوية	300000	
الحساب 280: اهتلاك التثبيتات المعنوية		60000
الحساب 215: المنشآت التقنية، معدات و أدوات الانتاج	200000	
الحساب 2815: اهتلاك المنشآت التقنية، معدات و أدوات الانتاج		120000
الحساب 218: التثبيتات المادية الاخرى	50000	
الحساب 2818: اهتلاك التثبيتات المادية الاخرى		15000
الحساب 30: المخزونات من البضائع	300000	
الحساب 401: موردو المخزونات و الخدمات		200000
الحساب 512: بنوك حسابات جارية	185000	
الحساب 60: مشتريات مستهلكة	200000	
الحساب 61: خدمات خارجية	25000	
الحساب 62: خدمات خارجية أخرى	5000	
الحساب 63: أعباء المستخدمين	187500	
الحساب 64: الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	7200	
الحساب 66: الأعباء المالية	16000	
الحساب 68: حصص الاهتلاكات و المخصصات وخسائر القيمة	65000	
الحساب 700: مبيعات بضاعة		535000
الحساب 704: مبيعات الاشغال		20000
الحساب 76: منتوجات مالية		5700
الحساب 77: نواتج استثنائية		85000

المطلوب: علما أن معدل الضريبة على أرباح الشركات هو 25%.

- اعداد جدول حساب النتائج وجدول الميزانية.
- التسجيل المحاسبي لإغلاق حسابات المؤسسة (س) في 12/31/ن.
- التسجيل المحاسبي لفتح حسابات المؤسسة (س) الدورة (ن+1).